إتفاقات نتنياهو وبن غفير على المسجد الاقصى والتهدئة

أولا : جماعات الهيكل تحشد لاقتحامات مركزية للأقصى بعيد "الحانوكا"

تشير المعلومات الى أن "جماعات الهيكل" المزعوم تخطط لاقتحامات واسعة للمسجد الأقصى المبارك ، وتحت مسمى عيد " الأنوار/ الحانوكا " اليهودي، الذي يبدأ في ١٨ الشهر المقبل والذي يستمر لمدة ثمانية أيام ، حيث شرعت تلك الجماعات المتطرفة بحشد أنصارها لاقتحامات مركزية للمسجد الأقصى خلال العيد اليهودي وسط محاولات لإضاءة شمعدان "الحانوكا" داخل المسجد، بعد أن أشعل بعض المستوطنين الولاعات العام الماضي. وعادة ما يتخلل العيد اليهودي تنظيم حملات ومسيرات استيطانية استفزازية تنادي باقتحام المسجد الأقصى بشكل جماعي وموسع، بالإضافة إلى محاولات لإضاءة الشمعدان في المسجد، وكذلك نصب الشمعدان وإضاءته عند حائط البراق، وحول أبواب المسجد المبارك، خاصة بابي الأسباط والمغاربة .

ويعد "هذا العيد بحسب الموروث اليهودي من أكثر الأعياد ارتباطا بالهيكل المزعوم، لذلك فهو من أكثر الأعياد والمواسم اليهودية ربطا بالأقصى من ناحية القصة والرواية التوراتية، فالأعياد السابقة جميعها لا ترتبط بالهيكل المزعوم حدثا أو مكانا بشكل مباشر."وتنشط في هذا العيد "منظمات الهيكل"، مثل "نساء لأجل الهيكل"، "طلاب لأجل الهيكل"، "برنامج هليبا التوراتي"، و"اتحاد منظمات الهيكل" تدعو هذه المنظمات المستوطنين للمشاركة الواسعة في اقتحامات مكثفة ومستمرة للأقصى، بذريعة إقامة طقوس وشعائر تلمودية للاحتفال بـ"عيد الحانوكاه."

وتستغل المنظمات المتطرفة، التي تتبنى فكرة هدم الأقصى وإقامة "الهيكل" فوق أنقاضه، موسم الأعياد والمناسبات في التحريض على تنفيذ المزيد من الاقتحامات للأقصى، وفرض واقع جديد فيه وتحقيق قفزات نوعية في مخطط التقسيم المكاني والزماني للمسجد .

ثانيا: اتفاق نتنياهو وبن غفير صلاة يهودية بالاقصى :

لن يكتفي المتطرفون بتسلم ملفي الاستيطان والتهويد بالضفة الغربية في الحكومة الإسرائيلية الجديدة، بما سمح لهم اتفاقهم مع نتنياهو"، لتشكيل "جيشاً خاصاً" من عناصر المستوطنين المسلحين، إيذاناً لمرحلة أكثر تصعيداً وقتامة في الأراضي

الفلسطينية المحتلة ، بل أن الاتفاق الذي تم بين "نتنياهو" واليميني المتشدد زعيم حزب "القوة اليهودية"، "ايتمار بن غفير"، أطلق يد الأخير ومناصريه المتطرفين لقمع الشعب الفلسطيني بالقوة المسلحة عبر "حرس وطني" واسع النطاق وذلك من خلال الجيش الذي يضم عُتاة المستوطنين وأكثرهم غلواً وتطرفاً، ما يحول المستوطنات الجاثمة فوق أراضي الضفة الغربية إلى ثكنات عسكرية تُطوقها وتحكم السيطرة عليها.

وفور تكليفه بمنصبه ذو المهام غير المسبوقة ؛ تعهد "بن غفير"، بالعمل على تغيير الوضع القائم حاليًا ***بشأن صلاة المستوطنين في المسجد الأقصى المبارك لجهة السماح بأداء طقوسهم بحرية داخل باحاته***، وشرعنة البؤر الاستيطانية، وتغيير تعليمات إطلاق النار بشأن الفلسطينيين وتفوق مهام حقيبة ما يسمى "الأمن القومي" المُستحدثة خصيصاً لكي يتسلمها "بن غفير"، نطاق حقيبة الأمن الداخلي، الحالية، لتشمل صلاحيات أوسع بكثير، تتضمن إنشاء "حرس وطني" وتوسيع حشد قوات الاحتياط في شرطة حرس الحدود، والسيطرة على قسم حرس الحدود في الضفة الغربية، وذلك لأول مرة منذ سنوات عديدة. ويعني مضمون الاتفاق بأن تكون لـ"بن غفير" صلاحيات "السيطرة على قوات ما يسمى "حرس الحدود" التابعة لشرطة الاحتلال والمشاركة في فض المواجهات (مع الفلسطينيين) بالضفة الغربية وتولي مسؤولية البؤر الاستيطانية"، وفق موقع "تايمز أوف إسرائيل"، الإسرائيلي. وقد حقق المتطرف "بن غفير"، من وراء اتفاقه مع "نتنياهو"، كل ما يسعى إليه، إذ سيعمل على تغيير الوقائع في الضفة الغربية، مثل الترخيص لبناء مستوطنات جديدة ومنح الترخيص للمستوطنات القائمة، وترحيل جزء من الفلسطينيين، وتطبيق عقوبة الإعدام على من يسميهم "المخربين" المقاومين الفلسطينيين، وستكون كل الوسائل متاحة أمامه في ما يسمى "وزارة الأمن القومي."

وتضمنت الاتفاقات بين أحزاب "الليكود" من جهة و"القوة اليهودية" و"الصهيونية الدينية" اليميني المتشدد، برئاسة "بتسلئيل سموتريتش" قضايا المستوطنين في الضفة الغربية التي ستكون من مسؤولية وزارة المالية التي قد يكلف بها سموتريتش. فيما ستكون قضايا الفلسطينيين من مسؤولية وزارة الحرب الإسرائيلية التي سيكلف بها شخص من "الليكود"، بينما ستكون وزارة الأمن القومي برئاسة بن غفير، الذي أعلن مرارا إنه يريد الحرس الوطني من أجل فرض ما أسماه القانون الإسرائيلي على الفلسطينيين في الضفة الغربية.

ثالثاً : انعكاسات اتفاق نتنياهو وبن غفير المرتقبة على التهدئة

١. وفي الوقت الذي توصل فيه زعيم حزب الليكود رئيس الوزراء الإسرائيلي المكلف بنيامين نتنياهو، إلى أول اتفاق ائتلافي ضمن مسار تشكيل الحكومة المرتقبة، مع حزب القوة اليهودية الذي يقوده إيتمار بن غفير المعروف بسياسته المناهضة للعرب، حذر مراقبون من انعكاسات الاتفاق على أي جهود إقليمية

ودولية تبذل من أجل التهدئة وضمان عدم تنفيذ سياسة الحكومة الجديدة العنصرية بشأن القضية الفلسطينية.

٢. أن الانقسامات التي ظهرت بين حزب الليكود بزعامة رئيس الحكومة المكلف بنيامين نتنياهو، وحزب "الصهيونية الدينية" القوي الذي يعارض قادته المتشددون قيام دولة فلسطينية ويدعون لضم الضفة الغربية المحتلة، هي وجهات نظر تتعارض بشكل مباشر مع توجهات الإدارات الأميركية المتعاقبة وبغض النظر عن الحقائب التي سيشغلها حزب الصهيونية الدينية، فإن الحكومة المقبلة ستكون على ما يبدو الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل، الأمر الذي سيضع نتنياهو تحت ضغط لحفظ التوازن الدبلوماسي بين ائتلافه وحلفائه الغربيين."

٣. إن نتائج هذه الاتفاقيات على ساحة الصراع، وخصوصا الصلاحيات التي يمنحها نتنياهو لبن غفير في ما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة والاستيطان، سيكون لها انعكاسات على الجهود الإقليمية والدولية التي تبذل من أجل التهدئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢٠٢٢/١١/٢٨م